

معيار المراجعة الدولي (315): تحديد مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها يهدف هذا المعيار إلى تحديد مسؤولية المراجع في فهم المنشأة وبيئتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية، لتحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرى في القوائم المالية. يهدف المعيار إلى توفير أساس لتصميم وتنفيذ استجابات لمخاطر التحريف الجوهرى، سواء بسبب الغش أو الخطأ، على مستوى القوائم المالية وعلى مستوى الإقرارات. يشمل المعيار متطلبات محددة: **1. إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها: يجب على المراجع تنفيذ إجراءات لتقييم المخاطر التي تشمل: **الاستفسارات: يجب على المراجع الاستفسار من الإدارة أو الأفراد المعنيين في وظيفة المراجعة الداخلية، و الأفراد من خارج المنشأة الذين يملكون معلومات تساعد في تحديد مخاطر التحريف الجوهرى. **الإجراءات التحليلية: تستخدم هذه الإجراءات معلومات مالية وغير مالية للتحليل مثل العلاقة بين المبيعات والمساحة المخصصة للبيع، لتوفير مؤشر أولي عام حول احتمالية وجود تحريف جوهرى. **الملاحظة والتقصي: توفر الملاحظة والتقصي معلومات حول عمليات المنشأة، المستندات والسجلات، وتقارير الإدارة، مثل تقارير الإدارة ربع السنوية والقوائم المالية الأولية. **2. فهم المنشأة وبيئتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية: يجب على المراجع فهم المنشأة وبيئتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية للمنشأة، لتحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرى. **3. تحديد مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها: يجب على المراجع فهم المنشأة وبيئتها، ويشمل تحديد المخاطر المحتملة و احتمالية وقوعها، وتأثيرها على القوائم المالية.